



S U D A N



PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

655 Third Avenue, Suite 500-10 • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان

د. مصطفى عثمان إسماعيل  
وزير الخارجية

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة  
الدورة التاسعة والخمسون  
جلسة العامة

تاريخ: ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / الرئيس ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني كثيرا ، أن أقدم إليكم بالتهنئة الأخوية الصادقة علي  
انتخابكم المستحق لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين . إن الجمعية العامة ،  
في ظل القضايا التي سنبحثها خلال هذه الدورة والمهام الجسيمة التي نصبو  
الهدف من وراءها .

في الساحة الأفريقية . كما أود أن أقدم بالشكر والتقدير للسيد جوليان

أعمال الجمعية العامة . وأشكر كذلك السيد الأمين العام علي قيادته لأعمال  
المنظمة .

السيد الرئيس ،،،

الحقوق والواجبات . ومن أجل ذلك تعلن حكومة بلادي سعيها الجاد  
لإدارة حوار وطني مع كل القوي السياسية في الداخل والخارج لجعل  
السلام عقداً سياسياً وهدفاً وطنياً يتم تحقيقه عبر ميثاق وطني جامع .  
ويسعدني أن أذكر هنا بأنه إضافة لمنبري نيفاشا وأبوجا بدأت حكومتي

أهمية تدفق الأسلحة ومحاولة بعض دول الجوار لإستغلال مناخ التوتر

القبلي بالتحريض والتشجيع على العمل المسلح المناويء للدولة ودعم بعض العناصر للمتمردة بالتدريب والتسليح .

لقد تفجر الصراع الحالي بدارفور في مارس عام ٢٠٠٣م عندما بدأ المتمردون يثيرون الفتن والنعرات القبلية ويقومون بقطع الطرق ونهب المواشي وإختطاف العاملين بالإغاثة الدولية كرهائن . ولقد سعت الحكومة إلي إقناعهم بعدم جدوي العمل المسلح ولكنهم أصروا علي الإستمرار في إحتلال المدن والقري وإرهاب القبائل لإجبارها علي المشاركة في العمل المسلح الأمر الذي حدا بتلك القبائل علي حمل السلاح دفاعاً عن النفس .

من ناحية أخرى ، وإيماناً منها بالتسوية السلمية كخيار إستراتيجي ، بادرت الحكومة بالدخول في مفاوضات مع المتمردين تحت رعاية فخامة الرئيس الشادي إدريس دبي أفضت إلي إتفاق أبشي في عام ٢٠٠٣م الذي نقضه المتمردون لاحقاً . إلا أن ذلك لم يثن عزيمة الحكومة في مواصلة مساعيها حتى تم التوصل إلى اتفاق . انضمامه قف اطلاق النار

للمفاوضات السياسية بأديس أبابا برفد رفيع المستوى ومفوض تفويضاً كاملاً للتوصل إلي إتفاق سلام مع المتمردين بينما قاطع المتمردون تلك المحادثات .

بينما كانت الحكومة تضاعف جهودها في مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والإنسانية إنطلاقاً من مسئوليتها في أقصى مدى مع الأمم المتحدة لتنفيذ الإتفاق الذي تم التوصل إليه مع الامين العام صدق له مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ في الثلاثين من يوليو الماضي

للدعوة الكريمة التي تلقفها من فخامة الرئيس النيجيري أوبا سانجو ،  
الرئيس الحالي للإتحاد الأفريقي ، وبعثت مرة أخرى بوفد رفيع المستوى  
للمفاوضات مع جبهة التحرير في الثالث والعشرون من أغسطس الماضي إيماناً منها

بالتسوية السياسية كخيار إستراتيجي. تماماً كما حدث في مفاوضات أديس  
أبابا ، جاء القرار رقم ١٥٦٤ الذي إعتمده مجلس الأمن يوم السبت  
الماضي حاقزاً آخر للمتمردين ورسالة خاطئة شجعتهم من جديد علي  
التعنّت الذي أفضى إلي تعثر المفاوضات كما تابعتم جميعاً. إن القرار  
المذكور قد أغفل الجهود التي بذلتها حكومة بلادي لإحتواء الأزمة الإنسانية  
في دارفور والتي ساهمت في الإنفراج الكبير الذي شهدته الأوضاع علي  
الأرض في دارفور ، كما لم يكثرث القرار لتببيهات حكومتي من الآثار  
السلبية لاي إجراء قد يؤثر علي الجهود المخلصة التي يبذلها الإتحاد

للمساهمة في تقديم العون للمحتاجين في دارفور وندعوه في ذات الوقت  
لدعم وتعزيز مساعي الإتحاد الأفريقي والنأي عن ما من شأنه تعقيد  
الأوضاع علي الأرض وتقويض مساعي الإتحاد الأفريقي.

سيدي الرئيس ،،

إنطلاقاً من ثوابتنا ومسئولياتنا ، وما توليه الحكومة من إهتمام  
برعاية حقوق الإنسان ، حرصنا علي التعاون مع كل من يسعى من  
منظمات دولية وطوعية في كل ما من شأنه تطوير وترقية حقوق الإنسان

في دارفور ولجان أخري للتحقيق في مزاعم الإغتصاب بالإقليم هذا إلي  
جانب مساعدتنا وجهودنا الكبيرة من أجل توفير الحماية والأمن والسلام  
للمواطنيين

السيد الرئيس ،،،

لم تتردد حكومتني ، ومنذ بداية الأزمة ، في الاعتراف بأن في  
دارفور مشكلة إنسانية ومشكلة أمنية لا بد من السعي لمعالجتها عبر حل  
سياسي شامل لهذه القضية رغم أن حركة التمرد هي التي قامت لهذه  
المشاكل ، بانتدائها العنف ، القتل ، من هنا كان سعي الحكومة بالاستعانة

وإحتكارها لحق النقض تعكس خللاً جسيماً لأبسط معايير العدالة . فبين الأعضاء الخمسة دائمي العضوية ثلاث دول من مجموعة جغرافية واحدة اثنتان منهما من أوروبا الغربية ، فردا الوقت الذي لا يوجد أي تمثيل للقارات

بأكملها كإفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق واسعة من آسيا . ومن هنا فإن أي حديث لترشيح عضو آخر من أوروبا الغربية قبل حسم تمثيل هذه القارات ما هو إلا تكرس لهذه المعادلة المختلة وللهيمنة الغربية .

السيد الرئيس ،،،

إن ظاهرة الإرهاب والتطرف كانت ولا تزال من التحديات التي تواجه العالم . وإنما إذ نعلن عن رفضنا المطلق وإدانتنا لهذه الظاهرة الهدامة نلاحظ في ذات الوقت خلطاً غير مقبول بين الإرهاب وكفاح الشعوب وسعيها للإستقلال ومقاومة الإحتلال الأجنبي . ويبلغ الخلط مذاه يربط الإرهاب باتباع دين بعينه أو أبناء حضارة بذاتها رغم أن الإرهاب لا دين له ولا وطن . و إذ نؤكد وقوفنا مع المجتمع الدولي وتعاوننا من أجل القضاء علي الإرهاب ، ندعو إلي توافق دولي حول تعريف الإرهاب والإتفاق علي أفضل الوسائل لمواجهة هذا الوباء من خلال جهد جماعي .

السيد الرئيس ،،،

إن تباعد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ، في ظل عولمة تدفع الإغنياء إلي المزيد من الثراء وتقتذف بالمحرومين إلي قاع الفقر ، أصبح عقبة كأداء أمام مسيرة السلام الدولي وتطلعات البلايين من شعوب البلدان النامية في حياة حرة وكريمة . فالإختلالات التي تميز اليوم للنظام الإقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية لن تؤثر علي البلدان النامية



الملايين من جياح وفقراء العالم بترجمة تلك الإرادة السياسية إلى واقع ملموس يوفر للتعليم ومياه الشرب النقيه ويدراً الجوع والفاقة والارينة الفتاكة من خلال ما توانقنا عليه مراراً من أهداف وخطط عمل بمبادرات

[REDACTED]

البلاد ويفسح المجال أمام ممارسة الشعب العراقي حقه في اختيار قيادته السياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة تعبر عن طموحاته وآماله. وندعو المجتمع الدولي لدعم الحكومة الإنتقالية الحالية في العراق حتي تتجز المهام الموكلة إليها وندعوه كذلك للإسهام بصورة عاجلة في إعادة بناء وإعمار العراق وتقديم كل ما من شأنه مساعدة شعبه في العيش الكريم علي أرضه.

السيد الرئيس،،،

تتكامل جهودنا في إطار الإتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الإستقرار والتنمية في ربوع قارتنا الزاخرة بالموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية وقد عقدنا العزم علي تسوية الأزمات والنزاعات التي تبدد الموارد والطاقت في الحروب والصراعات بدلاً عن توظيفها في خدمة أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

السيد الرئيس،،

تتمة لرسالة السيد الرئيس،،،

[Redacted content]